

السياسات الإسرائيلية وأثرها على التعليم في المناطق الفلسطينية

إعداد: مصطفى أمين عامر
باحث في الشؤون الإسرائيلية - مجلة روز اليوسف

تعتبر إسرائيل اتجاهات العملية التعليمية الفلسطينية "قضية أمنية" ما يجعلها دائماً في صدارة المواجهة معها وهو ما عبّر عنه أرئيل شارون عندما كان رئيساً للوزراء في "إسرائيل" في عام ٢٠٠٤، بقوله: "على القيادة الفلسطينية الجديدة إيقاف التحريض عبر وسائل الإعلام الفلسطينية وتغيير اتجاهات التعليم" من هنا، نجد أن الاحتلال عمل ويعمل بشكل متواصل على خلق بيئة غير مواتية لتطور قطاع التعليم في الدولة الفلسطينية عبر الحصار وعرقلة المسيرة التعليمية، سواء بوضع الحواجز لمنع الطلبة من الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم، أو عبر الاعتقالات المتكررة للطلبة الناشطين والأساتذة الجامعيين، علاوة على اقتحام مباني الجامعات وإغلاقها، بالإضافة إلى منع استقدام أساتذة وخبراء جامعيين من خارج فلسطين لتطوير قطاع التعليم بالإضافة إلى التدخل في برامج ومحتوى العملية التعليمية بدعوى أن بها مواد ونشاطات "تحريضية" (١).

ويواجه القطاع التعليمي في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من التحديات الداخلية والمعوقات الإسرائيلية التي تسببت في أزمة تعليمية ليس فقط في غزة والضفة وإنما في القدس أيضاً الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي.



أولاً: أوضاع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة

في أعقاب حرب عام ١٩٤٨ عقد مؤتمر أريحا الذي تقرر فيه أن تصبح الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وسكانها مواطنون أردنيون يخضعون لأنظمة والقوانين الأردنية بما فيها النظام التعليمي وهو القطاع الذي عملت الحكومة الأردنية على النهوض به بعد أن ورثت بنية تعليمية متهالكة من الانتداب البريطاني، وساعدت في توفير فرص التعليم للجميع مما أدى إلى نهضة كبيرة في التعليم العام كما شهد التعليم العالي ازدهاراً مماثلاً حيث التحق خريجو الثانوية العامة بالجامعات الأردنية والجامعات العربية في الدول المجاورة وبعض الدول الأجنبية، وساهم هذا التطور في إيجاد فرص عمل عديدة في الدول العربية خاصة دول الخليج خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٦٧.

ويبين الجدول رقم (١)

عدد المدارس والطلاب والمعلمين الفلسطينيين في الفترة من ١٩٥٠-١٩٦٧

السنة	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين
١٩٥٠-١٩٤٩	٢٤٠	٤١٨٢٥	١١٦٣
١٩٦٧-١٩٦٦	٦٩٧	١٣٨٨٩١	٤٢٢٩

المصدر: عبد العزيز السنبل، واقع محو الأمية وتعليم الكبار في فلسطين، دراسات وتقارير، مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية، ٥٤، فبراير ٢٠٠١م، ص ٤.

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا:

١. تزايد أعداد المدارس خلال فترة إدارة الحكومة الأردنية للعملية التعليمية في الضفة الغربية وهو الأمر الذي يؤكد على الاهتمام الكبير بتوسيع قاعدة التعليم لتشمل جميع الفلسطينيين.
٢. الطفرة الكبيرة في أعداد الطلاب وهو الأمر الذي يؤكد على إقبال جميع الفلسطينيين على التعليم بسبب التشجيع الحكومي



٣. تضاعف عدد المعلمين ما يعنى توفير فرص عمل للفلسطينيين داخل القطاع التعليمي والتخفيف من أزمة البطالة.

وفي عام ١٩٥٠م تولت مصر إدارة قطاع غزة وبذلك أصبح التعليم في القطاع يخضع للنظام التعليمي المصري، وتسلمت الحكومة المصرية الإشراف على التعليم وأنشأت المدارس وشجعت على التعليم، لاسيما التعليم الجامعي، حيث كانت تعامل الطلبة الفلسطينيين معاملة المصريين في سياسة القبول ومجانية التعليم في التعليم العام والجامعي وحتى الدراسات العليا، وبسبب هذه الظروف المشجعة شهد التعليم الجامعي للفلسطينيين إقبالا منقطع النظير، وحرصت فئات المجتمع في قطاع غزة على إلحاق أبنائهم بالجامعات المصرية، وتضاعف عدد الطلبة الملتحقين به (٢).

ويبين الجدول رقم (٢)

تطور عدد طلبة قطاع غزة الذين التحقوا بالجامعات المصرية

عام	٤٨/٤٩	٥٠/٥١	٥٢/٥٣	٥٤/٥٥	٥٦/٥٧	٥٨/٥٩	٦٠/٦١	٦٢/٦٣	٦٥/٦٦
عدد	١٥	١٦٥	٣٩٥	٦٣٥	١,١١٠	١,٧٢٠	٢,٣٠٠	٢,٤٥٠	٧٢٧

المصدر: عبد العزيز السنبل، مرجع سابق، ص ٥.

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا:

١. تزايد عدد طلبة قطاع غزة الذين التحقوا بالجامعات المصرية عشرات الأضعاف فمن ١٥ طالب في العام الدراسي ١٩٤٨-١٩٤٩ إلى ٢٤٥٠ في العام الدراسي ١٩٦١-١٩٦٢ هو الأمر الذي يؤكد على التشجيع الكبير من قبل الحكومة المصرية على تعليم الفلسطينيين .
٢. تعد فترة أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من أكثر الأعوام الدراسية التي شهدت ازدهاراً واضحاً في أعداد الملتحقين بالجامعات المصرية من الفلسطينيين .
٣. شهد العام الدراسي ١٩٦٥-١٩٦٦ انخفاضاً ملحوظاً في أعداد الطلاب الملتحقين بالأعوام السابقة عليه ويعود ذلك للأوضاع السياسية خلال تلك الفترة .



وفى عام ١٩٦٧ عقب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة استمر النظام التعليمي فى الضفة يتبع النظام التعليمي الأردني فى تدريس المناهج الأردنية، وظل المعلمون والموظفون والإداريون بالتعليم تابعين للحكومة الأردنية حتى فك الارتباط بين الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن فى عام ١٩٨٨، وكانت امتحانات الثانوية العامة تعد وتصحح فى الأردن، وتصدر للناجحين شهادات أردنية، وفى قطاع غزة طبقت السياسة التعليمية الإسرائيلية وتولت الإدارة المدنية الإسرائيلية الإشراف على التعليم فى المدارس الحكومية للضفة والقطاع، بينما استمرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) فى الإشراف على مدارس الوكالة فى تجمعات اللاجئين، وقامت سلطات الاحتلال بتقويض العملية التعليمية من خلال الممارسات التالية:

- إغلاق المدارس المتكرر معظم أيام السنة وحرمان التلاميذ من الوصول إلى مدارسهم لدرجة أن أيام الدراسة فى بعض السنوات انخفض إلى النصف.
- سجن واعتقال الطلاب والمعلمين حيث امتلأت السجون بهم.
- منع بعض المقررات الدراسية لاسيما التاريخية والوطنية من دخول الضفة الغربية وعدم السماح بتدريسها فى المدارس.
- تشجيع الطلبة على التسرب وذلك بفتح سوق العمل الإسرائيلي للشباب.
- العمل على بطالة الخريجين الأمر الذي ولد اتجاهات سلبية لدى الطلاب.
- عدم الاهتمام بالبنية التعليمية الضرورية كبناء الصفوف الإضافية لمواجهة التوسع فى زيادة أعداد الطلاب والمختبرات والملاعب.
- عدم الاهتمام بتدريب المعلمين الذين بقوا على حالهم طيلة ٢٧ سنة.
- وعلى الرغم من ذلك، شهد قطاع التعليم إقبلاً كبيراً بالرغم من الإجراءات القمعية الإسرائيلية، والرقابة الشديدة على تعيين العاملين بالمدارس، بالإضافة إلى وضع قيود على ترميم أو تحديث المدارس، وخضوع جميع المناهج فى المراحل الدراسية للرقابة الصهيونية بهدف طمس الهوية الوطنية وحذف الفقرات التي تدعو إلى الجهاد والمقاومة (٣).



بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تسلمت وزارة التربية والتعليم بها مسؤولية التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقامت بإعادة تنظيمها من خلال عدد من الإجراءات كان على رأسها بناء مدارس جديدة، وترميم المدارس القديمة، وبناء صفوف إضافية وفتح مديريات تعليمية جديدة وتزويد المدارس بالمختبرات، وتطوير المكتبات وإدخال أجهزة الحاسب الآلي إلى المدارس، وتم ربط بعض هذه المدارس بشبكة المعلومات العالمية "الانترنت".

ومن خلال الجدول التالي يتضح لنا:

١. أن عدد الطلبة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ ١١٥١٧٠٢ طالب وطالبة، منهم ١٠٠٩٦٣٩ في المرحلة الأساسية و ١٤٢٠٦٣ في المرحلة الثانوية.
٢. يشكل طلبة الضفة الغربية ٥٨,٧ % من إجمالي عدد الطلبة في الضفة والقطاع، بينما يشكل طلبة القطاع باقي النسبة ٤١,٣ %.

وقد بلغ عدد المعلمين في المدارس للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ م ٥٣٨٨٣ معلماً ومعلمة، منهم ٢١٧٣٨ معلماً من الذكور، و ٣٢١٤٥ معلماً من الإناث.

كما عملت السلطة الفلسطينية على توفير الكوادر التعليمية اللازمة من خلال تعيين معلمين جدد وتبني خطة لتدريب جميع المعلمين الفلسطينيين في دورات مستمرة لرفع كفاءتهم وأدائهم؛ مع تنفيذ استراتيجية تدريب وتأهيل المعلمين من خلال إيجاد تعاون وتواصل بين وزارة التربية والتعليم من جهة، والمؤسسات الفلسطينية والجامعات وكليات المجتمع من جهة أخرى؛ وذلك لوضع سياسة واضحة وقابلة للتطبيق، واعتماد برامج وشروط محددة في مجال تأهيل المعلمين وعلى ضوء تحقيق هذه البرامج يتم إعطاء الترخيص بمزاولة المهنة كما هو الحال في باقي المهن الراقية؛ ويبنى الاعتماد على مجموعة من المعايير التي توجد لها محكات واضحة تتفق عليها أطراف العملية (الحكومات، والجامعات أو كليات التربية، والمعلمين بمنظوماتهم المختلفة).



ويبين الجدول رقم (٣) أعداد الطلبة في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجهة المشرفة والمرحلة والجنس حتى عام ٢٠١٣

المنطقة	الجهة المشرفة	المجموع الكلي				أساسية				ثانوية	
		المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	
فلسطين	المجموع	١,١٥١,٧٠٢	٥٧١,٩٠٨	٥٧٩,٧٩٤	١,٠٠٩,٦٣٩	٥٠٨,٩٠٤	٥٠٠,٧٣٥	١٤٢,٠٦٣	٦٣,٠٠٤	٧٩,٠٥٩	
	حكومة	٧٦٤,٢١٩	٣٦٩,٣٠٢	٣٩٤,٩١٧	٦٢٩,٠٣٨	٣١٠,٠١١	٣١٩,٠٢٧	١٣٥,١٨١	٥٩,٢٩١	٧٥,٨٩٠	
	وكالة	٣٨٢,٧٨٤	١٤٠,٧٩٧	١٤١,٩٨٧	٢٨٢,٧٨٤	١٤٠,٧٩٧	١٤١,٩٨٧	٠	٠	٠	
الضفة الغربية	خاصة	١٠٤,٦٩٩	٦١,٨٠٩	٤٢,٨٩٠	٩٧,٨١٧	٥٨,٠٩٦	٣٩,٧٢١	٦,٨٨٢	٣,٧١٣	٣,١٦٩	
	المجموع	٦٧٧,٠٠٤	٣٣٤,٥٣٦	٣٤٢,٤٦٨	٥٩٣,٣٢٨	٢٩٨,٠٥٠	٢٩٥,٢٧٨	٨٣,٦٧٦	٣٦,٤٨٦	٤٧,١٩٠	
	حكومة	٥٣٧,٣٠٦	٢٦١,٧٢٦	٢٧٥,٥٨٠	٤٥٩,٩٢٥	٢٢٨,٥٦٦	٢٣١,٣٥٩	٧٧,٣٨١	٣,٣١٦	٤,٤٢٢	
قطاع غزة	وكالة	٥١,٢٧٠	٢١,٣٢٣	٢٩,٩٤٧	٥١,٢٧٠	٢١,٣٢٣	٢٩,٩٤٧	٠	٠	٠	
	خاصة	٨٨,٤٢٨	٥١,٤٨٧	٣٦,٩٤١	٨٢,١٣٣	٤٨,١٦١	٣٣,٩٧٢	٦,٢٩٥	٣,٣٢٦	٢,٩٦٩	
	المجموع	٤٧٤,٦٩٨	٢٣٧,٣٧٢	٢٣٧,٣٢٦	٤١٦,٣١١	٢١٠,٨٥٤	٢٠٥,٤٥٧	٢٨,٣٨٧	٢٦,٥١٨	٣١,٨٦٩	
قطاع غزة	حكومة	٢٢٦,٩١٣	١٠٧,٥٧٦	١١٩,٣٣٧	١٦٩,١١٣	٨١,٤٤٥	٨٧,٦٦٨	٥٧,٨٠٠	٢٦,١٣١	٣١,٦٦٩	
	وكالة	٢٣١,٥١٤	١١٩,٤٧٤	١١٢,٠٤٠	٢٣١,٥١٤	١١٩,٤٧٤	١١٢,٠٤٠	٠	٠	٠	
	خاصة	١٦,٢٧١	١٠,٣٢٢	٥,٩٤٩	١٥٦,٨٤	٩,٩٣٥	٥,٧٤٩	٥٨٧	٣٨٧	٢٠٠	

المصدر: نعيم سلمان بارود و رائد أحمد صالح، جغرافية فلسطين، قسم الجغرافيا، كلية الاداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٦م، ص ٥٨٢ .



بالإضافة إلى تطوير المناهج، ببناء المنهج الذي يساير الخصوصية الفلسطينية، ويعبر عن احتياجات الطلبة ومتطلبات مجتمعهم، ويوحد النظام التعليمي، ويحل مسألة الازدواجية في الضفة وغزة؛ من خلال إعداد كتب تضم بين طياتها المنهج الفلسطيني، وفق الرؤية الفلسطينية والاهتمام بالتقنيات التربوية وإدخال اللغة الإنجليزية من الصف الأول الأساسي، وتعليم التكنولوجيا، والنشاط الحر، والتربية المدنية والتربية الوطنية، والاهتمام بالأنشطة اللامنهجية وتأسيس مركز لتطوير المناهج الفلسطينية، والاهتمام بتطوير التعليم المهني والتقني؛ من خلال تبني خطة إستراتيجية تشمل تطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني والمصادر البشرية، وتطوير الموارد المادية والمناهج والأنظمة والتشريعات المتعلقة بالتعليم المهني؛ حيث تم زيادة عدد المدارس الصناعية وزيادة التخصصات فيها.

كما أولت السلطة الوطنية اهتماماً كبيراً بالتعليم العالي؛ حيث تم إنشاء جامعات جديدة، وفتح كليات وتخصصات جديدة في بعض الجامعات، وتحويل بعض الكليات إلى جامعات، مثل: جامعة فلسطين التقنية، وجامعة الأقصى؛ وتم فتح فروع لجامعة القدس المفتوحة في جميع المدن الفلسطينية كما تم تخصيص كليات لتعليم المهن المختلفة؛ مثل كلية هشام حجاوي التابعة لجامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس، وإنشاء وحدة لإقراض الطلبة للتخفيف من أعباء الدراسة.

وبالرغم من القفزة الكبيرة التي شهدتها التعليم في ظل السلطة الفلسطينية إلا أن المدارس بوضعها الراهن لا تكفي الطلبة الملتحقين في التعليم مما أجبر وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى استخدام نظام الفترتين الذي يترتب عليه العديد من المشكلات الإدارية والتعليمية وعدم تنفيذ الأنشطة الضرورية، بحيث يستخدم المبنى الواحد من قبل مدرستين صباحية ومساكنية يومياً كما أن الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة وقلّة المباني المدرسية أدى إلى ازدحام الصفوف حيث يدرس في الفصل الواحد ما يزيد عن ٥٠ طالب، وهذا الأمر يتنافى مع متطلبات نوعية التعليم الجيدة حيث لا تتاح للطلاب الاستفادة من زمن الحصة الدراسية الواحدة والاستفادة من التعليم الفعّال (٤).



**و يوضح الجدول رقم (٤)
أعداد المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة التعليمية
خلال أعوام ١٩٩٤/١٩٩٥ - ٢٠١١/٢٠١٢**

مدارس			رياض الأطفال	المنطقة والعام الدراسي
المجموع	ثانوية	أساسية		
-				فلسطين
١٤٧٤	٣٣٣	١١٤١	٤٣٦	١٩٩٥/١٩٩٤
١٤٧٠	٣٧٢	١٠٩٨	٥٣٢	١٩٩٦/١٩٩٥
١٥٣٢	٤١٤	١١١٨	٧٠٥	١٩٩٧/١٩٩٦
١٦١١	٤٥٤	١١٥٧	٧٨٩	١٩٩٨/١٩٩٧
١٦٩١	٤٨٧	١٢٠٤	٨٢٣	١٩٩٩/١٩٩٨
١٧٦٧	٥٠٨	١٢٥٩	٨٤٣	٢٠٠٠/١٩٩٩
١٨٣٥	٥١٩	١٣١٦	٨١١	٢٠٠١/٢٠٠٠
١٩١٨	٥٥٤	١٣٦٤	٨٠٦	٢٠٠٢/٢٠٠١
٢٠٠٦	٦٠٢	١٤٠٤	٧٥٨	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٢١٠٩	٦٤٧	١٤٦٢	٨٤٧	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٢١٩٢	٦٩٥	١٤٩٧	٩٠١	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢٢٧٧	٧٤٠	١٥٣٧	٩٣٥	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٢٣٣٧	٧٧٤	١٥٦٣	٩٤٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٢٤٣٠	٨١٥	١٦١٥	٩٧٢	٢٠٠٥/٢٠٠٧
٢٤٨٨	٨٥٣	١٦٣٥	٠٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٢٥٧٧	٨٨٠	١٦٩٧	٠٠	٢٠١٠/٢٠٠٩
٢٦٥٢	٩٠٥	١٧٤٧	٠٠	٢٠١١/٢٠١٠
٢٧٠٧	٩١٥	١٧٩٢	٠٠	٢٠١٢/٢٠١١

المصدر: واقع التعليم الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، التعليم، وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا، الرابط: <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=٩٠١>



ثانياً: الممارسات الإسرائيلية وأثرها على التعليم في الضفة الغربية وقطاع

غزة منذ عام ١٩٦٧م

عقب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو عام ١٩٦٧ سيطرت إسرائيل على إدارة المدارس الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما خضعت مدارس وكالة الأونروا والخاصة لمراقبتها، وسرعان ما بدأت سلطات الاحتلال في عدد من الممارسات المنهجية الهادفة الى تقويض التعليم بالضفة والقطاع والتي تمثلت في:

١. إغلاق المدارس لعدة أيام وحتى شهور كما حدث في فترات الانتفاضات الفلسطينية وتعطيل المدارس بما فيها رياض الأطفال إجبارياً في المناسبات كأيوم الأرض، خوفاً من الاحتجاجات.

٢. إلغاء ونقل مراحل دراسية بهدف إبعاد المدارس عن مراكز النشاط إلى الأطراف.
٣. محاصرة المدارس واقتحامها بحجة منع الاجتماعات الطلابية واعتقال المعلمين والطلبة وإرهابهم وإغلاق المداخل الرئيسية التي تؤدي إلى المدارس.
٤. استخدام المدارس كمعتقلات ومعسكرات للجيش وخاصة في أوقات الاجتماعات، وقد كان أشد هذه الممارسات في فترة الانتفاضة الأولى حيث تم تحويل أكثر من ٣١ مدرسة إلى معسكرات أو معتقلات
٥. تقليص حجم المدارس الثانوية لأسباب أمنية.
٦. استهداف المعلمين بإجراءات قمعية كالإحالة القسرية إلى التقاعد، والفصل التعسفي، والوقف عن العمل والحرمان من الراتب بالمخالفة لقوانين الخدمة المدنية رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦م والنقل التعسفي، وتجميد الدرجات والعلوات لأسباب سياسية .

٧. استهداف الطلاب بالفصل والاعتقال، والنقل والإرهاب بالخطف والملاحقة والاستدعاء لمراكز المخابرات (٥) .

ولم تكتف بذلك بل وضعت إسرائيل العديد من العراقيل أمام سير العملية التربوية نتيجة التقسيم الجغرافي للأراضي الفلسطينية الذي أعاق من قدرة هذا القطاع على



تحقيق إصلاح ملموس، وجعل من جميع المناطق الفلسطينية سواء كانت المنطقة المصنفة "ج" أو القدس أو قطاع غزة تعاني من مجموعة من المشاكل الفريدة والمختلفة.

وفي المنطقة "ج" والتي تمثل ٦٢% من مساحة الضفة الغربية تحتفظ إسرائيل بكامل سلطاتها الإدارية والعسكرية على هذه المناطق، ولذلك وضع الاحتلال الكثير من التحديات أمام إدارة وسير العملية التربوية في هذه المناطق، كسياسة هدم المباني وتعقيدات عملية التخطيط وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة أو حتى ترميم وتوسيع المدارس وهو الأمر الذي أدى إلى عدم توافر خدمات التعليم الأساسية لنحو ١٥٠,٠٠٠ فلسطيني وأجبر السكان على بناء مدارس جديدة دون الحصول على التراخيص اللازمة مما جعلها عرضة للهدم.

هذا وتزداد حوادث العنف على أيدي المستوطنين بشكل مستمر، مما دفع الأهالي إلى منع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة بينما أدت الحواجز، ومشاكل الطرق والجدار إلى تأخر المعلمين والطلبة وإلى صعوبة المسار الذي يسلكونه باتجاه مراكزهم التعليمية والوصول إلى وجهتهم الأخيرة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التسرب وتحديدًا لدى الفتيات في منطقة "ج" مقارنة مع مناطق أخرى في الضفة الغربية.

كما أن العديد من الفلسطينيين يحتاجون إلى تصاريح من القوات العسكرية الإسرائيلية للوصول إلى مدارسهم، وجامعاتهم أو مراكز عملهم والجدار حيث يضطر المعلمين والطلبة إلى الانتظار على بوابات الجدار لفترات طويلة، ويقضي الطلبة وقتًا أكبر على المعابر من الوقت الذي يتم قضاؤه داخل الحصص الدراسية .

وفي قطاع غزة أدى الانقسام السياسي بين كل من فتح وحماس إلى انتهاك الحقوق المدنية للمواطن الفلسطيني من قبل السلطات الحاكمة و تضاول فرص التنمية وحجم التمويل الموجه لقطاع التعليم ويوجد في غزة ٣٨٣ مدرسة حكومية منهم ٢٢١ مدرسة تابعة للأونروا و ٣٦ مدرسة خاصة فقط، ويعاني ما يقارب ٨٥% من هذه المدارس من الاكتظاظ وتعتبر من المدارس ذات الفترتين ويعاني القطاع أيضا من



القيود المفروضة على عملية الاستثمار في بناء المدارس وترميمها، فمنذ العدوان الإسرائيلي على غزة وعملية "الرصاص المصبوب" عام ٢٠٠٨ لم تتم إعادة بناء معظم المدارس التي دمرها العدوان، الذي أسفر في حينه عن تدمير ما يقارب ٢٠،٠٠٠ منزل و ٢٨٠ مدرسة بالإضافة إلى تدمير ١٨ مدرسة بشكل كلي ، ناهيك عن الآثار النفسية التي خلفها العدوان على الطلبة.

وتشير نوعية التعليم في غزة حسب تقرير التنمية الإنسانية الخامس (٢٠٠٩-٢٠١٠) للأراضي الفلسطينية إلى انخفاض عدد أيام حضور للطلبة وانخفاض مستوى أدائهم الأكاديمي بسبب البنية التحتية غير الملائمة، الاكتظاظ داخل الصفوف والتشويش الذي تحدته العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الجيش الإسرائيلي خلال العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على سبيل المثال، استطاع ٢٠% فقط من طلبة المدارس الحكومية اجتياز امتحان المستوى للصف السادس في مبحث الرياضيات، العلوم والعربي ومن جهة أخرى أظهرت نتائج المسح الذي قام به منتدى "شارك" الشبابي أن نحو ٤٠% من الشباب الفلسطيني بعد الحرب الأخيرة على غزة يفكرون جدياً في الهجرة للبحث عن الأمن الاقتصادي، الحقوق الاجتماعية وعن نوعية تعليم أفضل كما أن الحصار الذي يعاني منه القطاع منذ عام ٢٠٠٠م منع سكانه من الالتحاق بالجامعات خارج القطاع، حيث يشكل هذا الأمر بحد ذاته عبئاً على الجامعات في غزة ويتسبب في حرمان العديد من الطلبة من فرص التعليم (٦).

وفي القدس تم إلغاء قانون التربية والتعليم الأردني رقم ١٦ لعام ١٩٦٤م واستبداله بالقانون الإسرائيلي والاستيلاء على المدارس وإحاقها بجهاز المعارف الإسرائيلية والبلدية وتطبيق المناهج الإسرائيلية لطمس الهوية الفلسطينية العربية للقدس وإهمال البنية التحتية للمدارس والأبنية المدرسية ومنع التراخيص مما أدى إلى الاكتظاظ داخل الصفوف التي تفتقر إلى التهوية اللازمة، الأمر الذي جعل من البيئة الدراسية بيئة غير صحية وغير ملائمة للتعلم كما أن عدم القدرة على إنشاء مدارس فلسطينية جديدة في القدس أدى إلى استئجار مبان سكنية لا تتلاءم مع الشكل



المطلوب من الصفوف والغرف الدراسية حيث تفتقر هذه المباني بالعادة إلى الغرف الموحدة، غرف المعلمات، المختبرات، المكتبات والساحات أو الملاعب (٧). كما حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمرير مناهج إسرائيلية معدة من قبلها لاعتمادها في التدريس في مدارس الضفة الغربية والقطاع، ولقى هذا التوجه مقاومة من قبل الجهاز التعليمي والشعب الفلسطيني مما أجبر السلطات الإسرائيلية على إعادة استخدام الجزء الأكبر من المناهج الأردنية في الضفة الغربية عدا القدس وقطاع غزة فمُنذ عام ١٩٦٧ تم إيقاف (٤٠٠٠) كتاب، وعدد كبير منها هو مصادر رئيسية ومراجع خاصة، وهذه الكتب تذكر بتاريخ فلسطين والعرب والجغرافيا والتراث والثقافة.

كما أصدرت السلطات العسكرية في ٩ أغسطس ١٩٦٧ أي بعد شهر من الحرب أمراً يقضي بمنع استعمال (٧٨) كتاباً من أصل (١٢١) كتاباً مقررأ استعماله من قبل وزارة التربية الأردنية، وقد أثار هذا في حينه ردود فعل عنيفة من قبل المعلمين وإضرابات وإغلاق المدارس، الأمر الذي حدا بسلطات الاحتلال في نهاية الأمر أن تعيد النظر بقرارها وتسمح بإعادة طبع (٥٩) كتاباً من الـ(٧٨) التي سبق ومنعتها، ولكن هذا بعد إدخالها لتعديلات عليها تناولت حذف بعض العبارات أو الفصول منها بحجة أنها تحرّض على كراهية إسرائيل، منها حذف مفهوم "الوطن العربي"، واستبدالها بـ "البلاد العربية" وحذف جميع الجمل المتعلقة بالاحتلال الاستعماري، ودفاع صلاح الدين عن فلسطين واستبدال عبارة "دافع أجدادنا عن البلاد دفاعاً مجيداً" بعبارة "حافظ أجدادنا على القيم الخلقية وسنحافظ عليها كذلك".

كما تم الحذف والتعديل في العقيدة الإسلامية والتاريخ الإسلامي لكل ما يشير إلى البعد الجهادي في الرسالة الإسلامية فحذفت الآيات والأحاديث التي تتحدث عن الجهاد والوحدة العربية والتحرر من الاستعمار وحذف جميع البطولات العربية وجهاد الشعوب العربية من أجل التحرر من الاستعمار وحذف ما يتعلق بشعب فلسطين وآدابه وقيمه وثقافته، وفيما يتعلق بجغرافيا فلسطين وتاريخ فلسطين والقضية الفلسطينية،



ثم وضع كلمة إسرائيل مكان كلمة فلسطين حتى على الخرائط الجغرافية وحذفت خارطة فلسطين وأسماء المدن الفلسطينية، وحذف ما يتعلق بتاريخ القضية الفلسطينية قبل نكبة عام ١٩٤٨ و وعد بلفور، وكل ما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية واللجئين وحذف كل ما يتعرض للتاريخ اليهودي القديم والحديث والحركة الصهيونية وحذف كل ما يتعلق بعلاقة المسلمين باليهود زمن "الرسول عليه الصلاة والسلام"، وفي التاريخ الحديث حذف كل ما يتعلق بالجهود الصهيونية للسيطرة على فلسطين واحتلالها وإقامة الدولة اليهودية(٨).

وتعتبر الظروف السياسية سبباً هاماً في تراجع مستوى الجودة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وبالتالي تدني المستوى التحصيلي للطلبة، مع العلم أن هذه الظروف متشابهة، ولا نستطيع فصل تأثير أحدها عن الآخر ومنها انتفاضة الأقصى والانقسام الداخلي، والحصار، وحرب غزة الأخيرة، وبالرغم من أن الظروف السياسية كانت سبباً مباشراً لهذا التدني إلا أنها لم تكن السبب الوحيد. فقد أثرت انتفاضة الأقصى بكل أحداثها على الطالب الفلسطيني بشكل مباشر وغير مباشر، حيث تعرض الطفل الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى لعدد من الأحداث الصادمة مثل القتل، والمجازر والفقء، والتعرض للإصابة الجسدية والإعاقة، الاعتقال والسجن للأطفال ولذويهم، وهدم المنازل، وحظر التجول، وفي مدينة القدس ما زال حوالي ٣٥ ألف طالب محرومين من فرصة الالتحاق بمدارس نتيجة اكنظاظ الفصول الدراسية، والنقص الحاد في الغرف التدريسية، وعدم ملاءمتها ، كما تفتقر المدارس إلى ساحات اللعب والغرف الملحقة الخاصة بالأنشطة. وقد ساهم كل ذلك في تشجيع ظاهرة التسرب من المدارس في المدينة.

وفي الضفة الغربية لازالت الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري يفصلان عشرات آلاف الطلبة والمدرسين عن مؤسساتهم التعليمية، حيث يقيم آلاف الطلاب في القدس في ضواحي خارج الجدار، وفي الخليل توجد مدارس عديدة لاسيما في بلدتها القديمة تحت السيطرة الإسرائيلية، ومنها مدرسة أسامة بن منقذ التي حولت لبوارة



استيطانية كبيرة، تتسبب في تعكير صفو حياة آلاف الفلسطينيين بالمنطقة، ومدرسة قرطبة التي تعرضت طالباتها لاعتداءات المستوطنين عدة مرات أثناء الذهاب والإياب من المدرسة.

وقد أدت الظروف السابقة إلى تراجع المستوى التحصيلي لدى الطلبة، إذ أظهرت الإحصاءات أن ٤٩,٨% من الفئة العمرية (٥-١٧) قد عانوا من تدهور في الأداء المدرسي، في حين بلغت نسبة الإناث ٤١,٩% بنفس الفئة العمرية كما أن هناك تدنياً واضحاً في مستوى التحصيل العلمي لدى الطلبة، الذي انخفض بسبب الأحداث التي صاحبت الانتفاضة لدى الطلبة كما أدت إلى تشتت انتباههم وإنشغال أفكارهم بهذه الأحداث، كما انخفض معدل ساعات الدراسة بشكل حاد.

كما أثرت الممارسات الاسرائيلية على نسبة التحاق الطلبة بالمدارس في المرحلتين الأساسية والثانوية، إذ تراجعت هذه النسبة من ٩٦,٨% في العام الدراسي ٢٠٠٠/١٩٩٩ إلى ٨٦,٩% في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ويمكن تفسير ذلك بالخوف من إرسال الأطفال إلى المدارس، بسبب الحواجز وما يتعرض له الطلبة في ذهابهم إلى المدرسة وإيابهم، أو بسبب الفقر الذي تسبب في زيادة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني كما أثر الحصار على المؤسسات التعليمية مباشرة نتيجة النقص الشديد في الكتب المدرسية بالإضافة إلى انقطاع الكهرباء لفترة تتراوح بين ٨-١٦ ساعة في اليوم مما أثر بشكل مباشر في تراجع المستوى التعليمي وإرهاق الطالب نفسياً وصحياً وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تدني مستوى التحصيل وارتفاع نسبة ضعف الاستيعاب والفهم وقلة التركيز والانتباه(٩).

أما بالنسبة لقطاع التعليم الجامعي فقد شهد في مطلع الثمانينيات أصعب الفترات ، فقد تزامنت هذه الفترة مع تعيين البروفسور مناحيم ميلسون استاذ التاريخ في الجامعة العبرية في القدس حاكماً مدنياً للضفة، وقد صدر في عهده الأمر العسكري رقم (٨٠٤) في ٦ يوليو عام ١٩٨٠ والذي عمل على تقييد الحرية الأكاديمية ووضع الجامعات تحت السلطة العسكرية، وبموجبه فرضت سلطات الاحتلال "على كل أجنبي



يتقدم بطلب إذن عمل للتعليم، أن يوقع تعهداً ينفي دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية ويتعهد بعدم تقديم أية مساندة لها، أو لمنظمات "عدائية" مثلها"، ويقصد بالأجنبي هنا كل شخص لا يحمل بطاقة الضفة الغربية، بمن فيهم أبناء الضفة الذين كانوا في الخارج عندما أعطيت هذه البطاقات في يونيو ١٩٦٧ وعليه فإن ربع أساتذة جامعة بيرزيت كانوا "أجانب"، و(٢١) أستاذاً من أصل (١٢٨) في جامعة النجاح الوطنية كانوا كذلك أيضاً، وأعلنت سلطات الاحتلال عن عزمها على فرض التوقيع على وثيقة التعهد ابتداءً من مطلع العام الدراسي ١٩٨٢/ ١٩٨٣، الأمر الذي أثار موجة احتجاج واسعة في صفوف الأساتذة كان من نتائجها طرد ثمانية عشر أستاذاً من جامعة النجاح إلى الأردن ولبنان، وقد كان من بينهم رئيس الجامعة الدكتور منذر صلاح ونائبه وعميدان وأربعة رؤساء دوائر علمية، كما أمر عشرة من الأساتذة غير الرهبان في جامعة بيت لحم التي يديرها جماعة الفرير من الرهبان بالتوقف عن التدريس، وفي جامعة بيرزيت فقد طرد ثلاثة أساتذة، ثم عدل الأمر إلى منعهم من التدريس، لكن بالرغم من هذا لم تتوقف حملات الاحتجاج، وانضم إليها بعض أساتذة الجامعات في إسرائيل، وفي نهاية الأمر عدلت الوثيقة وجعلت جزءاً من الطلب الذي يتقدم به المستدعي للحصول على إذن عمل كما أغلقت جامعة النجاح الوطنية لمدة ثلاثة أشهر من ١٩٨٣/٦/٤ وحتى ١٩٨٣/٩/١ وبعدها أغلقت لعدة مرات وفي فترات مختلفة كعام ١٩٨٤ حيث استمر الإغلاق لأربعة أشهر، ومنع أي عمل بداخلها بحجة المحافظة على الأمن والاستقرار، كما وأغلقت جامعة بيت لحم كذلك لأكثر من شهر عام ١٩٨٣ (١٠).

كما قامت إسرائيل بترحيل عشرات المحاضرين الذين يحملون الجنسية الأوروبية والأمريكية من الجامعات الفلسطينية من خلال رفض تمديد التأشيرة لهم تحت دعوى أنهم ظلوا في المنطقة لأكثر من خمس سنوات كما يُطلب من أزواج وزوجات المحاضرات والمحاضرين الأجانب، التوقيع على بيان يفيد بأنهم لا ينوون العمل. ودفع ضمان يتراوح بين ٥-١٠ آلاف دولار التي ستتم مصادرتها إذا ثبت أنهم عملوا رغم



الحظر بالإضافة الى احتجاز عشرات الطلاب والمحاضرين من الخارج ممن يرغبون في الدراسة والتدريس في الجامعات الفلسطينية، على الحدود وترحيلهم و طرد نسبة كبيرة من المحاضرين الفلسطينيين الذين درسوا في الولايات المتحدة أو أوروبا، وبعضهم ولدوا في الأراضي المحتلة وذهبوا للدراسة في الخارج(١١).

ثالثاً: الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسيرة التعليمية الفلسطينية

شهد التعليم الفلسطيني انتهاكات إسرائيلية دموية كان أبرزها إبان انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م فقد أدى الحصار الذي فرضته سلطات الاحتلال مند بداية انتفاضة الأقصى إلى عدم انتظام الدراسة في عدد كبير من المدارس بسبب عدم قدرة الطلبة على الوصول إلى مدارسهم، وبدرجة أساسية لعدم مقدرة المعلمين على الوصول إلى مدارسهم بسبب الحواجز وإغلاق الطرق لمدة ٨٠ يوماً متواصلة في بداية الانتفاضة. وقد تراوح نقص المعلمين في المدارس خلال الأشهر الأولى بين ١٠% و ٩٠% من المعلمين الأصليين في كل مدرسة.

وتسبب منع التجول الذي فرض على البلدة القديمة في مدينة الخليل لأكثر من ١٠٠ يوم إلى توقف الدراسة في ٢٨ مدرسة بالكامل مما أدى إلى حرمان ما يزيد عن ١٣٠٠ طالب وطالبة و ٤٦٠ معلماً ومعلمة من الوصول إلى مدارسهم ففي مدينة نابلس أغلقت المدارس الواقعة في محيط قبر يوسف لمدة ٣٠ يوماً متواصلة مما أدى إلى منع وصول الطلبة ومعلميهم إلى هذه المدارس. ومن الإجراءات والممارسات الاحتلالية التي أثرت في الواقع التعليمي للأطفال، احتلال المدارس وتحويلها إلى ثكنات عسكرية، وفي مدينة الخليل سيطرت قوات الاحتلال على ٤ مدارس مما حرم ٢٤٠٠ طالب وطالبة من الالتحاق بمدارسهم، كما تعرضت العديد من المدارس في الضفة الغربية ومحافظات غزة إلى اعتداءات من قبل الجيش الإسرائيلي من بينها المداهمة، وإطلاق الغاز المسيل للدموع، والرصاص والقصف الشديد مما تسبب في شل العملية التعليمية في هذه المدارس البالغ عددها ٩٠ مدرسة، إضافة للأضرار التي لحقت بمباني هذه المدارس، وقد قدرت الخسائر المادية بمبلغ ٤٠٠ ألف دولار أمريكي.



وبلغ عدد الشهداء من الطلبة ٨٧ شهيداً خلال الفترة من ٢٩/٩/٢٠٠٠ إلى ١٨/٦/٢٠٠١ في الأراضي الفلسطينية، حيث شكلوا ما نسبته ١,٩% من مجموع الشهداء، وبلغت أعلى نسبة للأطفال الشهداء في الأراضي الفلسطينية للفئة العمرية ١٥-١٦ سنة ٦٦,٧% تتوزع بواقع ٣٩,٨% في الضفة الغربية ٢٦,٩% في محافظات غزة، تليها الفئة العمرية ١٤-١٢ سنة حيث بلغت نسبة الشهداء ٢٦,٩% تتوزع بواقع ٩,٧% في الضفة الغربية و ١٧,٢% في محافظات غزة، وقد شكل الأطفال الشهداء ممن هم دون سن الثانية عشرة ٦,٥% من مجموع الأطفال الشهداء في الأراضي الفلسطينية.

وبلغ عدد الطلبة الجرحى ٢١٥١ طالباً خلال نفس الفترة أي ما نسبته ١٧,٤% من المجموع الكلي لجرحى الانتفاضة، وكان أكثر الجرحى من منطقة خان يونس/ غزة، بنسبة ٣٨,٩% من مجموع الجرحى في الأراضي الفلسطينية، و ٨٠% من الطلبة الجرحى في محافظات غزة. وفي منطقة الخليل في الضفة الغربية، فقد بلغت نسبة الجرحى من الطلبة ١٩,٤% من المجموع الكلي للطلبة الجرحى ٣٧,٣% من مجموع الطلبة الجرحى في الضفة الغربية فيما كانت أعلى نسبة للإصابات في منطقة الأطراف بما فيها الحوض والكتف، فقد بلغت ٥١,٤%، وفي منطقة الرأس بلغت ١٥,١% منها ١,٩% في منطقة العين، وفي منطقة الصدر والبطن والظهر بلغت ١٢,٢%، وكانت أعلى نسبة للطلبة الجرحى من الصف العاشر حيث بلغت ٢٤,١% من المجموع الكلي للطلبة الجرحى و ٤١,٤% من مجموع الطلبة الجرحى في المرحلة الأساسية، أما الطلبة الجرحى في المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبتهم ٤١,٧% من مجموع الطلبة الجرحى، ويتوزعون بواقع ٥١,٤% من طلبة الصف الحادي عشر والباقي من طلبة الصف الثاني عشر (١٢).

كما مارست إسرائيل العديد من الانتهاكات بحق المسيرة التعليمية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة وتنوعت الاعتداءات من قبل قوات الاحتلال على الطلاب والمعلمين والمدارس ففي عام ٢٠١٤م بلغ عدد الشهداء الذين ارتقوا على أيدي سلطات



الاحتلال الإسرائيلي من الأسرة التربوية الفلسطينية ٢٠٨ شهداء؛ من بينهم ٢١ موظفاً و١٧٨ طالباً في قطاع غزة؛ و٩ طلاب في الضفة الغربية وبلغ عدد جرحى الأسرة التربوية الفلسطينية ١٢٥٠ جريحاً؛ من بينهم ٤٠ معلماً وموظفاً و٥١٨ طالباً في الضفة؛ و٤٦ معلماً وموظفاً، و٦٤٦ طالباً وطالبة من قطاع غزة؛ حيث تنوعت الإصابات ما بين جرحى بشظايا القذائف والصواريخ والرصاص الحي والمطاطي والضرب المبرح واستنشاق الغاز المسيل للدموع وغيرها.

كما اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ١٧٩ شخصاً من أبناء الأسرة التربوية الفلسطينية، من بينهم ١٧ معلماً وموظفاً و١٦٢ طالباً من الضفة؛ بالإضافة إلى احتجاز ٤٥ طالباً وطالبة و٤١ معلماً ومعلمة على حواجز جيش الاحتلال وتعرضت ٢٦ مدرسة لاعتداءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أسفر عنها تأخير ما يزيد عن ٥٣٦ طالباً وطالبة، و ١٣٦ معلماً ومعلمة، ومنعهم من الوصول الآمن لمدراسهم.

كما أن هناك ما يزيد عن ٢٥١٨١ طالباً وطالبة و٢٠٥٤ معلماً ومعلمة، يمرون عبر الحواجز الاحتلالية، ويتعرضون لممارسات ومضايقات جنود الاحتلال بشكل يومي على حواجز الاحتلال، ومنها: حواجز القدس، وبلدة الخليل القديمة وقد أسفرت إجراءات الاحتلال من خلال إغلاق الحواجز والمناطق بأوامر عسكرية وإعاقة مرور الطلبة والمعلمين وإطلاق الرصاص صوب الطلبة والعاملين في السلك التربوي، إلى ضياع ٩٢٧ حصة تعليمية، وتأثر نتيجة ذلك ٦٩٦ معلماً ومعلمة، و٩٨٥٥ طالباً وطالبة.

كما تعرضت ٥٣٨ مدرسة لاعتداءات مختلفة من قبل الاحتلال الإسرائيلي؛ حيث تنوعت هذه الاعتداءات، ما بين قصف، وعمليات اقتحام، وإطلاق الغاز والرصاص الحي والمطاطي، وتأخير وصول المعلمين والطلبة إلى مدارسهم، وإقامة الحواجز أمام مداخل هذه المدارس، وإحراق خسائر مادية بالمدارس وتعطيل الدوام؛ حيث تعرضت ١٨٧ مدرسة حكومية في قطاع غزة للقصف الإسرائيلي؛ كما تعرضت ٨ مدارس في الضفة الغربية لخسائر مادية تمثلت بالتكسير وإتلاف كاميرات المراقبة



وتحطيم الأقفال وغيرها وبلغ عدد المدارس التي تعطل فيها الدوام بشكل كلي ٦ مدارس: بواقع: ٩ أيام تعليمية؛ وحرمان ٢٤٧٦ طالباً وطالبة و١٦٢ معلماً، من الوصول إلى مدارسهم؛ وهدر ٥٧٠ حصة تعليمية أما المدارس التي تعطل فيها الدوام بشكل جزئي، فقد بلغ عددها ٢٧ مدرسة، بواقع: ٢٠ اعتداء؛ وتعرضت ٥٤ مدرسة لاعتداءات مختلفة، منها: مدرسة اللبن - الساوية التي تعرضت لما يزيد عن ٤٠ اعتداء كما صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ٢ دونم من أراضي مدرسة بورين الثانوية المختلطة جنوبي نابلس؛ بغرض استخدامها لغايات عسكرية؛ كما تم تسليم ٣ مدارس إخطارات وقف عن العمل وتم استخدام المدارس كثكنات عسكرية وتم إقحام العديد من المباني المدرسية، وتم تحويلها لكثكنات عسكرية ومراكز لتجميع المعتقلين (١٣).

وفي عام ٢٠١٧ تعرض ٨٠٢٧٩ طالب وطالبة و٤٩٢٩ معلم ومعلمة وموظف لاعتداءات من قبل قوات الاحتلال؛ تنوعت ما بين ارتقاء الشهداء وسقوط الجرحى والاعتقالات والاحتجاز والإقامات الجبرية والتأخير على الحواجز والحرمان من الوصول الآمن للمدارس، من خلال إغلاق الحواجز والبوابات فقد أستشهد ٩ طلاب فيما بلغ عدد الجرحى ٦٠٣ من الطلبة؛ و٥٥ من المعلمين والإداريين؛ وقد تنوعت الإصابات ما بين الإصابة برصاص حي، أو مطاطي؛ والضرب المبرح، والهلع؛ بسبب الاقتحامات وتهديدات جيش الاحتلال والمستوطنين للطلبة ودهسهم.

وبلغ عدد المعتقلين من الطلبة والمعلمين والموظفين من كافة المديریات ٣١١ معتقلاً؛ إضافة إلى استنشاق العشرات من الطلبة الغاز المسيل للدموع، وتعرضت ٩٥ مدرسة لاعتداءات الاحتلال، بواقع ٣٥٢ اعتداءً، وتعطيل الدوام سواءً بشكل كلي أو جزئي، وإصدار الإخطارات بحق المدارس.

وتعرض ٥١ مدرسة طلبتها ومعلميها للتأخير على الحواجز والبوابات الإلكترونية؛ ما أسفر عن تأخير ٢٦٨٠٨ طالب وطالبة و١٠٢٩ من المعلمين، ومنعهم من الوصول الآمن لمدارسهم؛ ما نتج عنه هدر ٣٥٨٩٥ حصة تعليمية



وفرضت قوات الاحتلال الحبس المنزلي على ١٦ حالة، منهم ١٢ طالباً، ومعلمتين، ومدير مدرسة تم حبسه مرتين، من مديرية القدس.

وتم تعطيل الدوام في ٣١ مدرسة جزئياً؛ بسبب ٦٤ اعتداءً؛ وقد تنوعت أسباب التعطيل، ما بين عدم تمكن المعلمين والمعلمات والطلبة من الوصول إلى مدارسهم، بسبب إغلاق الحواجز العسكرية، أو البوابات أو إغلاق الشوارع المؤدية لتلك المدارس، أو إطلاق القنابل المسيلة للدموع والقنابل الصوتية وغيرها؛ ما أدى إلى هدر ٢٣٤٣ حصة تعليمية؛ فيما بلغ عدد المدارس التي تعطل فيها الدوام بشكل كلي ٢٣ مدرسة، وأدى ذلك إلى هدر ٣١٢٦ حصة تعليمية، بواقع ٤٢ يوماً تعليمياً.

كما تعرضت ٩٥ مدرسة لاعتداءات الاحتلال بواقع ٣٥٢ اعتداءً؛ حيث قام جنود الاحتلال بإطلاق القنابل المسيلة للدموع والقنابل الصوتية، والرصاص باتجاه ساحات المدارس والغرف الصفية؛ والاعتداء بالضرب المبرح على المعلمين والطلبة؛ واقتحام ساحات المدارس والتهديد بإغلاقها وتعطيل الدوام لإقامة الاحتفالات الدينية للمستوطنين وأسفرت إجراءات الاحتلال عن ضياع ٩١٥٣٥ حصة تعليمية؛ إضافةً لتسليم ١٥ مدرسة إخطارات بلغت ١٧ إخطاراً، تنوعت ما بين هدم، ووقف بناء، وأوامر هدم وإزالة بناء (١٤).

النتائج والتوصيات :

من خلال العرض السابق يمكن تحديد عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١. أن إسرائيل استطاعت إحداث ضرر جسيم في المنظومة التعليمية الفلسطينية من خلال مجموعة من السياسات الإسرائيلية الممنهجة الهادفة لترسيخ واقع الاحتلال وهو الأمر الذي يجب مواجهته من خلال العمل العربي الفلسطيني المشترك من أجل توفير بديل للنقص الحاد في مكونات العملية التعليمية وذلك عن طريق تأسيس المزيد من المدارس والجامعات الفلسطينية من خلال التمويل العربي .

٢. العمل على تعزيز وتدريب المعلم الفلسطيني من خلال المنح التدريبية المجانية في



- الدول العربية الأجنبية .
٣. المساعدة في دعم المناهج الفلسطينية عبر أساليب تعليم حديثة لتصبح أكثر تطبيقية وتحليلية، ومواكبة للأساليب الحديثة في التعليم حتى تستطيع مواجهة الأساليب الإسرائيلية .
٤. توفير بديل للمدارس للتمويل غير العربي حتى لا يكون الطالب الفلسطيني عرضة للتشرد والحرمان من التعليم عند وقف بعض الدول الغربية المنح والمساعدات عنها.
٥. العمل على خلق آلية قانونية دولية تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلية من خلق بيئة غير مواتية لتطور قطاع التعليم في الدولة الفلسطينية والكف عن سياسة الحصار وعرقلته المسيرة التعليمية الفلسطينية .



المراجع

١. أشرف بدر وآخرون، أزمة التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات، الرابط <http://www.masarat.ps/article/1810>
٢. التعليم في فلسطين خلال مائة عام، أفق للتعليم والتنمية، يناير ٢٠١٨ م، الرابط <http://ufuk-insani.org/education>
٣. عبد العزيز السنبل، واقع محو الأمية وتعليم الكبار في فلسطين، دراسات وتقارير، مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية، ع٥، فبراير ٢٠٠١ م، ص ص ٤-٦.
٤. واقع التعليم الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، التعليم، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، الرابط <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=9010>
٥. علياء العسالي، قراءة في أثر الاحتلال على واقع التعليم في المجتمع الفلسطيني، القسم الثاني، منتدى التربية والتعليم في فلسطين، منتدى الوادي الأخضر الفلسطيني، السبت ٢٧ نوفمبر ٢٠١٠ م، الرابط <http://google-site-verification.voo7.com/t228-topic>
٦. ايلانة رمحي، ترجمة لبنى الكالوتي، تقييم نظام التعليم في فلسطين من منظور المنظمات غير الحكومية السياق، المشاكل، التحديات والتوصيات الخاصة بسياسة التعليم، مركز إبداع المعلم، مركز بيسان للبحوث والإثراء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رام الله، ٢٠١٠ م، ص ص ١٩-٢١.
٧. خالد إبراهيم أبوعرفة، المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس ١٩٨٧-٢٠١٥ م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٧ م ص ١٧٨.
٨. علياء العسالي، مرجع سابق، الرابط <http://google-site-verification.voo7.com/t228-topic>
٩. سائدة عفونة، واقع التعليم في المدارس الفلسطينية ما بعد نشوء السلطة الفلسطينية: تحليل ونقد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد ٢٨ ج ٢، ٢٠١٤ م، ص ص ٢٧٨-٢٨٢.
١٠. قراءة في أثر الاحتلال على واقع التعليم في المجتمع الفلسطيني، مرجع سابق، <http://google-site-verification.voo7.com/t228-topic>
١١. وديع عواودة، باحثة إسرائيلية: هكذا تدمر إسرائيل التعليم العالي الفلسطيني، جريدة القدس العربي، ٢٦ يوليو، ٢٠١٨ م، <http://www.alquds.co.uk/?p=981527>



-
١٢. كامل علاونة، التعليم الاساسي في فلسطين، ٢٠٠٧، الرابط <https://webcache.googleusercontent.com>
١٣. الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسيرة التعليمية خلال ٢٠١٤م، التعليم، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، الرابط <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=12973>
١٤. الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسيرة التعليمية خلال ٢٠١٧م، التعليم، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، الرابط <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=12973>
١٥. نعيم سلمان بارود و راند أحمد صالحه ، جغرافية فلسطين، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٦م.